الجمار وذبح القارن والمتمتع والحلق وتخصيصه بالحرم وايام النحر وتقديم الرمي على الحلق وغيرها
والمتمتع بينهما وايقاع طواف الزيارة في ايام النحر والسعي بين الصفا والمروة في شهر الحج وجعله
بعد طواف معتد به والحث فيه لمن لا عذر له وبداءة السعي من الصفا وطواف الوداع وبداءة كل
طواف بالبيت من الحجر الاسود والتياسر فيه والحث فيه لمن لا عذر له والطهارة من الحدثين
وستر العورة واقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المحظورات كلبس الرجل
المخيط وستر راسه ووجهه وستر المرأة وجهها والرفث والفسوق والجدال وقتل الصيد
والاشارة اليه والدلالة عليه وسننه وكيفية تركيب الحج وسنده وباقيه ومستحبه تعلم من
المطولات هذا ما تخلص في العبادات واما المعاملات فهي واسعة جدا لا يسعها هذا
المختصر والله سبحانه وتعالى اعلم **العلم الثامن علم الفرايض** وهو علم باصول يعرف بها
قسمة التركات ومستحق بها انصباؤهم منها ووضعه الله تعالى ورسوله فرصلى الله عليه وسلم وموضوعه
التركات وغايته ايصال الحقوق الى ذويها وقد ورد في فضله والحث عليه احاديث كثيرة منها قوله
صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرايض فانها من دينكم وانها نصف العلم اي لان للانسان حالتين حالة
حياة وحالة ممات فحالة الممات تتعلق بها الفرايض وبقية العلوم تتعلق بحالة الحياة وغيرذلك
مما هو شهير **فاما اسبابه** اي اسباب الارث الجمع عليها فهي ما ذكره الامام الرحيم بقوله
اسباب ميراث الورثة ثلاثة كل واحد منها يورث به الوراثة وهي نكاح وولاء ونسب الاخر والمراد عقد
بالنكاح عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطء ولا خلوة ويورث به الجانبين وتتوارث الزوجان
في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الاربعة ولو كان الطلاق في الصحة واما الطلقة البائنة في
مرض الموت فلا ترث عند الشافعي وترث عند الحنفية مالم تنقض عدتها وعند الحنابلة
مالم تتزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها واتصلت بازواج والولاء بفتح الواو
ممدودا عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيق ويرث به ذو الولاء اجماعا ذكرا كان
او انثى وكذا عصبة المعتق المتعصبون بانفسهم عند فقد ولا يرث العتيق منهم
اجماعا والنسب القرابة وهي الابوة والبنوة والادلاء باحدهما فيرث بها الاقارب
الاقارب وهم الاصول والفروع والحواشي الوارثون فهذه الثلاثة يجمع عليها ويقيس
رابع مختلف فيه وهو بيت المال ويعبر عنه بجهة الاسلام فاذا لم يخلف المسلم
او خلف من لم يستغرق التركة مجموعها او باقيها بيت المال ان انتظم عند الشافعي ومطلقا
انتظم ولا على المشهور عند المالكية ولا يرث عند الحنفية والحنابلة مطلقا **واما موانعه**
فهي ما ذكره ايضا بقوله ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث رق وقتل
واختلاف دين الحاصل فلا يرث الرقيق احدا من زوجة او قريب سوا كان قنا او
او معلقا عتقه بصفة او موص بعتقه او ام ولد او مدبرا او مبعضا لانه لو ورث لملك
سيده اذ العبد لا يملك وجميع اكسابه لسيده وهو اجنبي من الميت فلو مات حر مسلم
وترك ابنا رقيقا مسلما وللابن ابن حر مسلم فيرث الصغير الحر جده الحر ووجود ابيه
كالعدم ولا يورث الرقيق بل ما في يده ملك لسيده الا المكاتب عند الحنفية فيؤدي
من

يؤدي من المال كتابته والباقي لورثته الاحرار والا المبعض عند الثلاثة فيه فيورث
منه جميع ما ملكه ببعضه الحر وعند الحنفية والمالكية لا يرث المبعض ولا يورث كما لقن
تغليبا لجانب الرق وعند الحنابلة يورث ويرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب كذلك و
كذلك لا يرث القاتل من المقتول شيأ ولو كان القتل بحق عند الثلاثة فيه بل ولو وقع من غير
مكلف كصبي ومجنون ونائم بأن انقلب على مورثه فقتله وعند المالكية لا يرث قاتل العمد
العدوان لا مالا ولا من دية ويرث قاتل الخطا من المال دون الدية وعند الحنفية كل قتل
وجب الكفارة منع الارث والا فلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع
ذلك يمنع الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص او دية او كفارة فانه يمنع من الارث
والا فلا واما من قتل مورثه بحق كقصاص او حد فيرثه عند غير الشافعي رضي الله عنه
وكذلك اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا توارث بين مسلم وكافر اجماعا لحديث الشيخين
رضي الله عنهما لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فلو خلف كافرا ابنا مسلما وعما كافرا ورثه
الابن فلو كان للابن الكافر ابن مسلم كان المال له دون العم لكن عند الامام احمد ان اسلم الكافر قبل
قسمة التركة ورث تنزيلا له في الاسلام **وكان اسباب الارث وموانعه ثلاثة فلذلك نرد**
الاول تحقق موت المورث كما اذا شوهد ميتا او ثبت موته عند القاضي بشهادة عدلين او
الحق بالموتى حكما كالمفقود الذي غاب مدة لا يعيش فيها غالبا وحكم القاضي بموته فينزل وقت
حكمه منزلة موته فيرثه من كان موجودا قبيل الحكم دون من مات قبله ودون من وجد بعد
الحكم ومعه والباقي تحقق وجود الوارث حيا عند موت مورثه كما اذا شوهد حيا عند موت مورثه
او تقدير وجوده كحمل انفصل حيا لوقت يظهر وجوده في بطن امه عند موت مورثه ولو كان جنينة
نطفة كما اذا اتت به لاكثر من ستة اشهر من موت مورثه ودون اربع سنين ولبست فراش
زوج فان الظاهر وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدوثه فيرث فان اتت به لدون ستة
اشهر فهو محقق الوجود لان اقل مدة الحمل ستة اشهر بالاجماع او لاكثر من اربع سنين فهو
محقق الحدوث عند الشافعي والحنابلة وعلى احد قولين عند المالكية والاخر اكثر مدة الحمل فسنتين
واكثر مدة الحمل عند الحنفية سنتان والثالث العلم بالجهة المقتضية للارث من زوجية
او ولاء او قرابة وتعين جهة القرابة من بنوة واخوة وابوة وعمومة والعلم بالدرجة التي
اجتمعا فيها تفصيلا **وعدد الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى جمع فرض وهو النصيب**
المقدر شرعا لوارث خاص لا يزاد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول فهي ستة الاول
النصف وهو فرض خمسة من الورثة اي كل منها يكون فرضه اذا انفرد عمن ينقصه عنه
وهم الزوج عند عدم الفرع الوارث ذكرا كان او انثى من الزوج او غيره ولو من زنا لقوله
تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم الآية والبنت فترث النصف اذا انفردت عمن يساويها
من بنات الصلب وعمن يعصبها وهو طوطها وبنت الابن فترث النصف ايضا اذا انفردت
بان كانت واحدة ولم يكن ثم بنت ولا ابن وعمن يساويها في الدرجة من اخت او بنت عم
وعمن يعصبها من اخ او ابن عم والاخت الواحدة الشقيقة فترث النصف اذا انفردت عمن يساويها
من الاخوات الشقيقات وعمن يعصبها من اخ شقيق او جد وعمن الولد وولد الابن والاب
وكذلك الاخت للاب ترث النصف اذا انفردت عمن يساويها من الاخوات للاب وعمن

Copyright © Umm al-Qura University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)